جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 1 -	دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
عنوان المداخلة	مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
الإسم واللقب	سعيج عبد الحكيم	محصر مريم
المؤهل العلمي	دكتوراه	طالبة دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر قسم -أ	-
التخصص	-	مالية كمية
المؤسسة	جامعة بومرداس	جامعة بومرداس
ملاحظات	-	-

مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملخص

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية بسبب عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية، وتحظى هذه المؤسسات بأهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عدداً والأكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداماً للتقنية المتوفرة محلياً كذلك. والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات أو عن طريق مختلف برامج التعاون الدولي

1–دوافع الدراسة وأهميتها

1.1. مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبنة أساسية في البناء الاقتصادي لأي دولة لما لها من دور فعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، بسبب سهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية محاربة البطالة من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وبإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رفع تحديات المنافسة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية واشتداد حدة المنافسة، ونتيجة لذلك قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول. ونتيجة انخفاض أسعار البترول وقلة الموارد وظهور كثير من الاختلالات على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، أضحى لزاماً على الجزائر استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية، والقيام بتدعيم وتحفيز وتأهيل هذا النوع من المؤسسات بهدف رفع مكانتها وبعثها داخل الاقتصاد الوطني، لأن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على إنعاش الاقتصاد ويساهم في تحقيق البرامج التنموية المعلن عنها وتشغيل فئة الشباب واعدادهم لحمل مشعل التنوع الاقتصادي والخدماتي

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: فيما تتمثل المساعي الرامية الى تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

-ما مدلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، وما هي خصائصها وأهدافها؟

-كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-ما هي الهيئات الداعمة لتأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-ما هي مبادرات تعاون الجزائر الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3.1. فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

-تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية مرموقة في الاقتصاد الجزائري إذا أحسن استغلالها

-حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة من التسهيلات والتحفيزات والهيئات الداعمة لها لكن كل هذا يبقى غير كافي لتطويرها وتأهيلها

-يمتلك الاقتصاد الجزائري فضاءات يمكن شغلها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية قطاعي السياحة والفلاحة على وجه الخصوص، وذلك من خلال التسويق اللائق للوجهة السياحية وتصدير الفائض من المنتجات الفلاحية

-يلتقي الاستثمار في انشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المساعي الرامية الى تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل، والمساهمة في التنمية المحلية بتحقيق جملة من الأهداف من بينها تحقيقالتنمية الاجتماعيّة والحفاظ على الحرف

4.1. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجز أهمها في النقاط التالية:

-التعرف على مدلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها المختلفة

- التحسيس بضرورة تبوأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكانة المرموقة ضمن القطاعات المولدة للدخل

-التعرف على المشاكل والعراقيل التي تعترض سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

-الاطلاع على الجهود المبذولة والهيئات الداعمة لتأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5.1. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها الكبيرة انطلاقا من المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حاليا في الجزائر ، فهي تعتبر حلاً فاعلاً لتدعيم الاقتصاد المحلي وتحسين قدرته التنافسية وتشغيل فئة الشباب واعدادهم لحمل مشعل الابداع والابتكار، كما تبرز أهمية الموضوع المدروس أيضاً في كون أن تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بقدر لابأس به في حل جملة من المشاكل التي تعيق مسيرتها ويساعدها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوفير عوائد ضرورية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وعقلنة استخدام الموارد والحفاظ على الموروث الثقافي والحرفي، وهي بذلك تمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

6.1. منهجية الدراسة

قسمنا هذا البحث إلى خمسة محاور، المحور الأول تطرقنا فيه إلى دوافع الدراسة وأهميتها من خلال استعراض إشكالية الدراسة وفرضياتها وأهدافها ممهدين بذلك لعرض مختلف النقاط التي تم من خلالها تحليل موضوع البحث وتمحيصه، وفيما يخص المحور الثاني نجده متضمناً ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتناولنا خلاله تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشرنا فيه أيضاً الى خصائصها وأهميتها

أما المحور الثالث فتمثل في عرض طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها والتعريج على مختلف الإجراءات الجديدة المساهمة في ذلك، بينما عالج المحور الرابع الإطار القانوني والهيئات الداعمة لترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في حين استعرضنا في المحور الخامس بعض مبادرات تعاون الجزائر الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نستعرض مدلول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق لتعريفها وما يميزها في نظر المشرع الجزائري، ثم نعرج على الخصائص التي تميز هذه المؤسسات وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية

2-1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، وهذا وفقا للاختلاف الموجود في النشاط الاقتصادي لكل بلد من حيث تنوعه وتعدده، وكذا وفق درجة النمو الاقتصادي له، وأيضا وفق العامل التقني لعملية الانتاج والذي هو عبارة عن تصنيف العملية الانتاجية الى أجزاء ومراحل مما يؤدي الى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة(1). وفيما يلي بعض تعريفات المؤسسات والمتوسطة:

-تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية التي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع (2).

-تعريف اللجنة الأوروبية: " المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملاً أجيراً، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملاً أجيراً وتتميز باستقلاليتها

وقد بلغ عدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 55 تعريفا في 75 دولة تعتمد على مجموعة من المعايير ونذكر منها:

-معيار عدد العمال وهو الأكثر استعمالاً -معيار رأس المال المستثمر- معيار حجم الأسواق التي يتعامل معها المشروع

-معيار حجم الانتاج والمبيعات -معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة

يضاف الى ذلك بعض التعاريف التي اعتمدت على المزج بين معيارين(3)، فهناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها: "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة، بساطة التنظيم الاداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال سيتراوح بين 5 -65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10 (4).

2-2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظر المشرع الجزائري

حسب التشريع الجزائري نجد أن المعايير المتخذة في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي: عدد العمال والجانب المالي، وذلك وفقا للقانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، في مواده 4-5-6-7 التي جاءت كما يلي:

حيث أشارت الجريدة الرسمية في المادة الرابعة: "يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو

الخدمات، التي تشغل من 1 الى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دينار".

المادة الخامسة: "أشارت الى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50-250 عامل، رقم أعمالها يتراوح بين 200-02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار".

المادة السادسة: "تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10-49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون".

المادة السابعة: "تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى الى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار(5).

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول (1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 مليون دج الى 2 مليار دج	من 100مليون دج الى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ سنة 2001؛ ص 8-9.

2-3-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية(6):

-سهولة انشائها: فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان. كم أن هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.

-تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.

-لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة.

-تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيطة بالمؤسسة

-تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.

2-4-أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النمط الغالب لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحرف والمهن وتتمثل أهميتها في تحقيقها لمجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: أي تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبرى، فهي تشكل نواة للمشروعات الكبيرة

- المساهمة في زيادة الناتج القومي وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع.

- تعتبر حاضنات لمبادرات رواد الأعمال ولرجال أعمال المستقبل

- تخدم الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة.

-تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية

-تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية ودعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات

- المساهمة في جذب المدخرات وتوفير فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة

- المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية فهي تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة وتعمل على تحقيق التنمية المتوازنة

- توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية(7).

-المساهمة في تنمية الابتكارات والابداعات(8) حيث تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة محرك للنمو الاقتصادي والابتكار كما يبين ذلك الشكل الموالي:

الصناعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي والابتكار

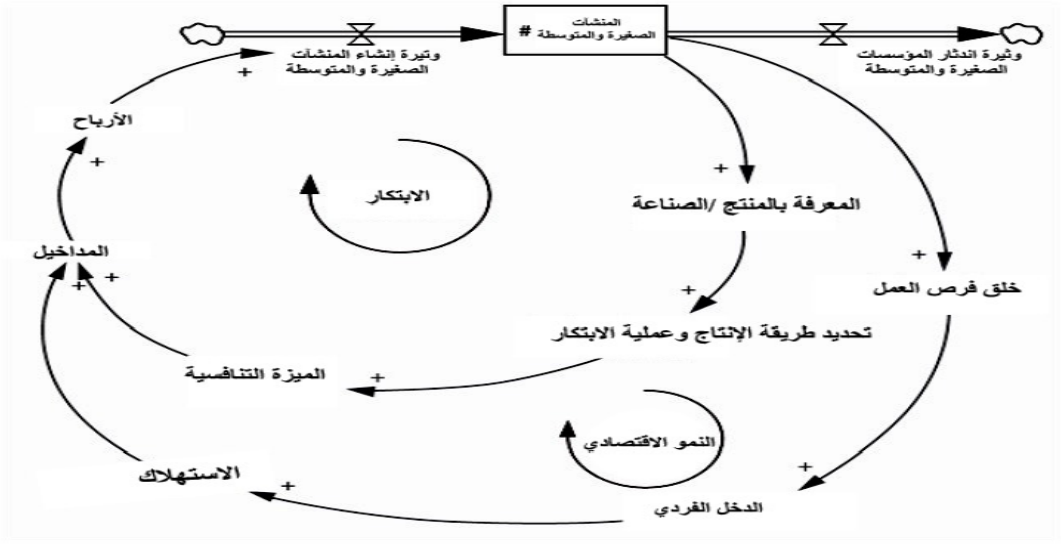

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج تنمية المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ

3-تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عملت الدولة على إحلال مصارف وطنية محل المصارف الأجنبية بعد انسحاب هذه الأخيرة من السوق الجزائرية بعد الاستقلال. وقد كانت هذه المصارف الوطنية تعمل وفقا للنظام الاقتصادي الحكومي الموجه في بادئ الأمر. وكانت البنوك الوطنية غداة أزمة النفط قد وصلت إلى مرحلة حرجة، مما استدعى شن حملة إصلاح عاجلة لتطوير القطاع المصرفي.

أدت الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات إلى التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، كما سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الشاملة، مما أفرز ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة للنمو الاقتصادي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

3-1-مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية من مصادر داخلية ومصادر خارجية وهي كالتالي:

أولا: مصادر التمويل الداخلية: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية وتتمثل فيما يلي:

أ-رأس المال (الأموال الشخصية: يسمى أيضا بالأموال الخاصة التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء.

ب-التمويل الذاتي: يعتبر من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة، وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمدا خيل بعض تكاليف المؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين والإهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية :عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في التمويل بالقروض وذلك بالحصول على قروض بفوائد أو ديون بفوائد من البنوك أو مؤسسات الدعم المالية. وتترجم التسهيلات المالية الممنوحة من طرف البنوك العمومية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم القروض الممولة للعديد من المشاريع التي قامت بهـــا هذه المؤسسات، والتي تعمل على استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

إن هذا الحجم الهائل من الأموال يبين مدى مساهمة ودعم البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الأموال لهذه المؤسسات، باعتبار أن العائق الرئيسي الذي يواجهها هو مشكل التمويل. والواقع أن البنوك الجزائرية كانت تعاني من وضع مالي جد صعب أفرزه سوء تسيير الديون الممنوحة للقطاع العام، وقد كان لذلك آثارا سلبية على عملية تمويل المشاريع الاستثمارية. أضف إلى ذلك عامل ضعف تأقلم التشريع مع التحول نحو اقتصاد السوق. وفي هذا السياق، عملت الدولة على تجنيد الآليات اللازمة لانطلاقة ناجحة لتطوير وتأهيل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتباع منهجية تشاركية مع المؤسسات وبتعبئة الموارد العمومية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال(9)

3-2-الإجراءات الجديدة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عملت الدولة على تجنيد الآليات اللازمة لضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باستحداث التمويل الإيجاري وإنشاء شركات رأس المال الاستثماري وتفعيل السوق المالي ونأتي الى تفصيل هذا من خلال النقاط التالية:

أ-التمويل التأجيريLe Leasing

وهو استخدام القروض الايجارية من طرف البنوك العمومية عن طريق مختلف فروعها للمؤسسات التي ليس حجم كافي من الأموال الخاصة لتغطية أصولها الثابتة

ب-شركات رأس المال الاستثماري Le Capital Investissement

إن الهدف من استحداث شركات رأس المال الاستثماري يعود بالأساس إلى المشاركة في كل عملية تهدف إلى تدعيم رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون في حاجة ماسة إلى أموال خاصة عند تأسيسيها.

ج- شركات رأس مال المخاطر:

يرجع تأسيس شركات رأس المخاطر إلى مشاكل التمويل التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك تنشط في أسواق تتصف بالتذبذب وهدفها يكمن في: مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري؛ توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر والتي تتوفر على إمكانيات نمو وعوائد مرتفعة؛ -بديل تمويلي في السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها حالة ضعف للاكتتاب.

د- تفعيل السوق المالية:

تسعى السلطات الجزائرية إلى تفعيل سوق القيم المنقولة حتى يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها كبديل تمويلي تعتمد عليه في تمويل مشاريعها (10).

الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

3-3- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية

يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى ثلاث مراحل رئيسية كالتالي:

- **المرحلة الأولى من سنة 1962 إلى سنة 1982**

كانت معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ملكا للمستوطن الفرنسي و بعد الاستقلال و نتيجة لهجرة مالكيها أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسا ت من أجل إعادة تشغيلها و أصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي، إلا أن هذه الفترة شهدت ضعفا كبيرا لهذا النوع من المؤسسات و التابعة للقطاع العام، إضافة إلى محدودية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص . فهذه الفترة لم تعرف سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص حيث كانت مهمشة و تعاني من صعوبة في التمويل الذاتي نظرا لارتفاع نسبة الضريبة المفروضة عليها.

- **المرحلة الثانية من سنة 1982 الى سنة 1994**

صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار القانون المؤرخ في 1982 أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية في 1980 و الإجراء المتعلقة باستقلالية المؤسسات في 1988، و نتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية و المالية الدولية أصدرت بعض القوانين التي كانت تمثل بداية التوجه نحو اقتصاد مفتوح . و شهدت هذه الفترة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، إلا أن تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية قد تأثرت سلبا بعد صدور قانون النقد و القرض عام 1990 ، و تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار و خاصة أسعار الصرف . وفي 1993 صدر قانون ترقية الاستثمار و إنشاء الشباك الموحد لوكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI في 1994.

- **المرحلة الثالثة :من سنة 1994 إلى سنة 2007**

الاستثمارات . تميزت هذه المرحلة بالانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي يمثل فيه القطاع الخاص و الأجنبي دورا هاما، و من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى 1994/04/01 إلى

1995/05/31 تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، و بتطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى 03/31/ 1995 إلى 1998/04/01 ، و عقدها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 .

حيث ساهمت علاقات الجزائر الدولية في تخفيف أزمة المديونية الخارجية، و أدت من جهة أخرى إلى تطبيق سياسات نقدية، مالية، تجارية و اقتصادية ساهمت في خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، و هذه التحولات ساعدت على اكتشاف مواطن قوة و ضعف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما ساعد على تطويرها و العمل على ترقيتها عن طريق البرامج و المراسيم

و لقد كان تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه المرحلة كالآتي :

الجدول (2): تطور عدد المؤسسات و العمالة الموظفة سنة 1999.

الفئة	عدد المؤسسات	النسبة	عدد الأجراء	النسبة
مؤسسة مصغرة من 1-9 عامل	148725	93.2	221975	35
مؤسسة صغيرة من 10 -49 عامل	9100	5.7	176731	27.8
مؤسسة متوسطة من 50-250 عامل	1682	1.05	235669	37.2
الإجمالي	159507	100	634375	100

المصدر: محمد بوهزة، بن يعقوب الطاهر؛ ":تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003 حول تمويل م ص م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار، 2004، ص 244

الجدول (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية من 2001 الى 2006.

الفئة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المؤ. الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806
المؤ. العمومية	778	778	778	788	874	739
صناعة تقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222
المجموع	245348	261853	288577	312959	342788	376767

المصدر: السعيد بريش؛ "مدى مساهمة م ص م الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر"؛ مجلة العلوم الإنسانية، دار الهدى للطبع و السحب، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، نوفمبر 2007، ص: 69.

الجدول (4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية من 2007 الى 2012.

الفئة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤ. الخاصة	293946	392013	455398	618515	511856	532702
المؤ. العمومية	666	626	591	557	572	561
صناعة تقليدية	116347	126887	169080	135623	146881	154123
	410959	519526	625069	754695	659309	687386

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4-الإطار القانوني والهيئات الداعمة لترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنعرض هنا مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية والنمو وقدرتها التنافسية ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4-1-الإطار القانوني لترقية المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقتضي تحسين القدرة التنافسية، لأن عالمية المبادلات والتغيرات العالمية الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية تأهيل المؤسسات، التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل. وحتى يكلل مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنجاح يجب وضع الخطة التنموية في إطار تحكم جيدفي مجموعة مقومات المنافسة العالمية المتمثّلة في الإدارة والتكنولوجيا وجودة المنتوجات. وفي الجزائر فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل ثلث اليد العاملة الجزائرية، وبهذا أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار فوصلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 75 %خارج قطاع المحروقات 67.3 %في قطاع النقل، 64.2% في قطاع الأشغال العمومية والبناء. وتجدر الإشارة بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية بلغ نسبة 99.75% من إجمالي المؤسسات سنة 2006، ففي السنوات الأخيرة كان وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي قد تزايد حتى تضاعفت كثافتها إلى أكثر من 4 مرات، تعد أول خطوة في مجال اهتمام السياسة الاقتصادية الجزائرية بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة هو انشاء وزارة خاصة بهذا القطاع ثم تلتها اصدار القانون التوجيهي لترقيتها

أولاً: انشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي 211-94 المؤرخ في 18 أوت 1994 والتي حددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمحور مهامها فيما يلي:

-حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها

-ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

-التعاون الدولي والإقليمي و الجهوي في هذا المجال

-إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاعات

ثانياً: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 منعرجاً حاسما في تاريخ هذا القطاع حيث تحد من خلاله الإطار، القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، حيث جاء هذا القانون ليعطى دعما و حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و يلخص هذا القانون في المواد المذكورة سابقا (11).

4-2-الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

استحدثت الدولة الجزائرية مجموعة من الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكمن هدف هذه الهيئات في تدعيم الشباب الراغب في اقامة نشاط خاص أو تدعيم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم ليتم ادماجهم ثانية، وهذه الهيئات هي:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.ANSEJ

-الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعيADS - الصندوق الوطني للتأمين من البطالةCNAC

-صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة - صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث

-صندوق ترقية المحيط -صندوق ترقية الصادرات - صندوق تطوير منطقة الجنوب

- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي - صندوق التكوين والتدريب المهني

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR - برنامج MEDA 10

وفيما يلي سنقوم بتعريف أهم هذه الهيئات

أولاً: الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب(ANSEJ):

انشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 234-96 المؤرخ في 02 جويلية 1996، أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال الأقل من 25 سنة على خلق نشاط خاص، كما لها عدة فروع جهوية، وتتمثل مهامها الرئيسية في:

-تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

-تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الاعانات والتخفيضات في نسب الفوائد.

- اتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم

- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.

- تكلف جهات متخصصة باعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم(12).

ثانياً: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل (13).

ثالثاً: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48ولاية، لكن عدل وتمم هذا القانون في 2008، اذ تم توزيع الوكالة على المستوى الجهوي والولائي الى 21 شباك لا مركزي وحيد، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو

إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار(14).

رابعاً: صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة(ANGEM)

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04- 16 المؤرخ في 22 جانفي2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85 % من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى، تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل استمراريتها كما تسهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها (15).

خامساً: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR):

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 02- 373 المؤرخ في: 11/112002/ بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

-إنشاء، تجهيز وتوسيع المؤسسات.

-تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

-إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

-التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها (16).

سادساً: وكالة التنمية الاجتماعية

وكالة التنمية الاجتماعية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان. ومن أهم وظائفها نذكر:

-ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخدلما كثيفا للعمالة.

-تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحرن وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة (17).

5-التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي خاصة تلك التي كانت مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا وايطاليا واسبانيا وتركيا وكندا، وتسعى الجزائر في هذا الميدان إلى اكتساب الخبرة الضرورية لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، ونذكر في هذا المجال ما يلي:

أولاً: التعاون الجزائري الألماني: تضمن هذا التعاون:

-مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و 250 عوناً مرشداً.

-مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

ثانياً: التعاون الجزائري الكندي: تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتم توقيع هذا الاتفاق ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

ثالثاً: التعاون الجزائري الإيطالي: حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في افريل2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

رابعاً: التعاون الجزائري النمساوي: تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات (18).

الخاتمة:

عرفت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحولات نوعية سببها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12 والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها. جاء هذا القانون التوجيهي ليجد حلولا للعديد من الإشكالات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها تدعيم وترقية هذا النسيج من المؤسسات، إذ أن الهدف من وضع هذا القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة. وبذلك، أنشأت عدة وكالات وهيئات وطنية لتطوير وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتكفل بمتابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعداد دراسات اقتصادية ومتابعة وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل. وينتظر من هذه البرنامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوحة وإنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل أكثر.

نتائج الدراسة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير ايجابي على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، نذكر من ذلك مساهمتها في النمو الاقتصادي، وحفظ الحرف اليدوية والموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية، ومن خلال دراستنا لمساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر توصلنا الى النتائج التالية:

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، نظراً لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وخلق الثروة

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة-في المتوسط-لخلق فرص العمل

-بإمكانها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رفع تحديات المنافسة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية واشتداد حدة المنافسة.

-وجوب امتلاك رؤية استراتيجية في العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكون الاستراتيجية فيها ذات طابع غير شكلي ومركزي في يد المسير المالك، وهكذا يكون لرؤية المسير أثر كبير على نشاط وتنافسية المؤسسة

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع

-رغم ما تملكه الجزائر من إمكانات وما قامت به من إصلاحات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود ولذلك يجب مواصلة هذه الجهود وتوسيعها أكثر من خلال القيام بمبادرات وأليات جديدة نذكر منها على سبيل المثال إنشاء مجلس وطني للتصدير يقوم بتشخيص المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في مجال التصدير

-يمكن للجزائر تبني سياسة واضحة المعالم للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستعانة ببعض التجارب العربية والعالمية الرائدة في هذا المجال، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكاناتنا وثقافتنا وقدراتنا

الهوامش:

(1)- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر، 2008، ص18.

(2) و (6)-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة http://elbassair.net

(3)- فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص42.

(4)- سعادة لجينة، عضو مجلس ادارة غرف تجارة وصناعة تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان، مارس2005، ص1.

(5)- Journal officiel de la république algérienne, N°077, articles 4-5-6-7.

(7)- معالي حمدي الطباع، تفعيل المبادرات العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، 2013، ص 4-5.

(8) و(12)- علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد العاشلر، 2010، ص 173 وص182.

(9) و(18)-دادن عبد الوهاب، قدي عبد المجيد، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص4.

(10)- أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر- أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 2008، الشلف ، الجزائر، ص 181.

(11) و(16)- محمد زيدان، الهياكل والاليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص 122-125 وص 126-127.

(13)-عبد الفتاح بوخمخم وصندرة ساييبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد. 3، 2011، ص 402.

(14)- بن عنتر عبد الرحمان، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص158-157.

(15)- انظر المرسوم التنفيذي رقم 02 -373 المؤرخ في 11/11/ 2002 المتضمن انشاء صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص 13-16.

(17)–صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، 2004 ، ص 32- 33.

قائمة المراجع

1. الكتب

أ–الكتب باللغة العربية:

- صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- فتحي السيد عبده، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2005.
- محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1997.

–أبو ناعم عبد الحميد مصطفى، ادارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

–المنصور كاسر ناصر، جواد ناجي شوقي، ادارة المشروعات الصغيرة من الألف الى الياء، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

–رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.

–رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والامن الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2009.

–عطية ماجدة، ادارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

–محسن طاهر، الغالبي منصور، ادارة استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

–محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.

–هيكل محمد، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.

ب–الكتب باللغة الأجنبية:

-Kuznets.S, Croissance et structure économique, calmann - levy 1972.

- S.Bagnaso et C.SABEL : PME et développement économique en Europe, ED la découvert, paris, 1994

-Journal officiel de la république algérienne, N°077, articles 4-5-6-7.

2–الرسائل والأطروحات

– مرازقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2007.

-زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة بومرداس ، 2009

-مرزوقي نوال ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000و14000 –دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف ،2010.

3- المجلات والمؤتمرات والمنشورات:

- المرسوم التنفيذي رقم 02 -373 المؤرخ في 11/11/ 2002 المتضمن انشاء صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74.

- أيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر- أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 2008.

- بن عنتر عبد الرحمان، واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

- علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد العاشلر، 2010.

- محمد زيدان، الهياكل والاليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع

- معالي حمدي الطباع، تفعيل المبادرات العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، 2013.

-السعيد بريش؛ "مدى مساهمة م ص م الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر"؛ مجلة العلوم الإنسانية، دار الهدى للطبع و السحب، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ، نوفمبر 2007.

-صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، 2004.

-عبد الفتاح بوخمخم وصندرة سليبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد. 3، 2011.

-محمد بوهزة، بن يعقوب الطاهر؛ ":تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25- 28 ماي 2003 حول تمويل م ص م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار، 2004.

4.المراجع الالكترونية:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة http://elbassair.net

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة democraticac,de

- أساسيات حول المؤ.ص.م ، www.startimes.com

-التنمية البشرية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org

-التنمية المستدامة، الموسوعة الحرة، http://ar.wikipedia.org/wiki

-التنمية المستدامة، تنمية الموارد البشرية www.seo-ar.net

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر